

# Extravagance-Oriented Heuristic concerning the Evaluation in Arabic Grammar

Saif Aldien Alfuqara\*

## Abstract

The research problem can be summarized in the fact that the description of obscenity is common in Arabic grammar in that it appears in two areas: linguistic usage and reversal of grammatical rulings. Although it is popular in language lessons, it has not received an independent study that clarifies its manifestations and dimensions in grammatical theory. Hence, this research aims to:

- 1- investigate the places where this description is used in the evaluation judgments in Arabic grammar, and clarify the impact of this linguistic accompaniment on the evaluation linguistic judgments,
- 2- explain its manifestations in Arabic grammar in linguistic usage, or refute the grammatical rulings that scholars have deemed incorrect due to their violation of usage or analogy,
- 3- and know the restrictions on which the scholars relied in describing the use or rulings of obscene.

The researcher attempted to define the concept of this term and the expressions denoting it, and to highlight the development of Arabic grammatical thought. Besides, he elaborated its use by Arab scholars in judging linguistic uses, the opinions of scholars on linguistic issues, and revealed the most important criteria for its use.

In the study, the researcher adopted a descriptive analytical approach by tracing the positions of this description in Arabic grammar. The results that the researcher concluded can be summarized in explaining the concept of obscenity and the stages of its prevalence in grammar lessons. Additionally, he indicated that the description appeared with the ruling of outrageous error, because it is the most common ruling in the rulings of cassation that are associated with this description.

The main recommendation of the research is to call for studying the evaluation judgments to clarify their manifestations, ranks, standards, and to reveal the linguistic accompaniments that were used in them.

**Keywords:** Obscene, frailty, error, verdict, melody, illusion.

\* Professor, Department of Arabic Language and Literature, College of Arts, Humanities, and Social Sciences, University of Sharjah, United Arab Emirates. saifuqara@sharjah.ac.ae

Submitted: 11/8/2021, Revised: 13/2/2022, Accepted: 23/2/2022.

<https://doi.org/10.34120/0117-041-163-005>

To cite this article / الإشارة المرجعية للبحث

الفراء، سيف الدين: "الوصف بالفُحش في الأحكام التقويمية في النحو العربي"، *المجلة العربية للعلوم الإنسانية*، جامعة الكويت: العدد 163، 2023، 157-187.

Al-fūqrā, sīf al-dīn: "al-waṣf bālfūḥṣ fi al-aḥkām al-taqwīmīyah fi al-nawḥ al-'arabī", *Arab Journal for the Humanities*: 163, 2023, 157-187.

# الوصف بالفُحش في الأحكام التقويمية في النحو العربي

سيف الدين الفقراء \*

## الملخص

تلخص مشكلة البحث في أنّ الوصف بالفُحش يشيع في الأحكام التقويمية في النحو العربي، ويظهر في مجالين: الاستعمال اللغوي، ونقض الأحكام النحوية، وهو على شيوعه في الدرس اللغوي لم يحظ بدراسة مستقلة تبين مظاهره وأبعاده في النظرية النحوية، وتبرز ضوابط إطلاق هذا الحكم؛ ومن هنا جاء هذا البحث بهدف:

- 1 - استقصاء مواضع استعمال هذه الوصف في الأحكام التقويمية في النحو العربي، وبيان أثر هذه المصاحبة اللغوية في الأحكام اللغوية التقويمية.
  - 2 - بيان مظاهر استعماله في النحو العربي بحق الاستعمالات اللغوية، التي رأى العلماء أنّها غير صحيحة لمخالفتها لأصول العربية من حيث الاستعمال أو القياس.
  - 3 - معرفة الضوابط التي استند إليها العلماء في إطلاق وصف الفاحش على الاستعمالات أو الأحكام.
- خلّص الباحث إلى تحديد مفهوم هذا الوصف والتعبيرات الدالة عليه، وإبراز مراحل تطوّر شيوعه في الفكر النحوي العربي، وبيان مواضع استعماله من العلماء العرب في الحكم على مظاهر من الاستعمالات اللغوية، وتوجيهات العلماء للمسائل اللغوية، والكشف عن أهمّ ضوابط استعماله.
- اعتمد الباحث في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تتبع مواضع هذا الوصف في الدرس النحوي، وتصنيف المسائل وفق نظائر متشابهة وتحليل المسائل للوصول إلى الأحكام والنتائج التي خلص إليها البحث، التي تلخص في بيان مفهوم الفاحش، ومراحل شيوعه في الدرس النحوي، وكشف مظاهره، وبيان أيضاً أنّ الوصف شاع مع حكم الغلط الفاحش، لأنّ حكم الغلط أكثر الأحكام شيوعاً في أحكام الرّة التي اقترنت بهذا الوصف، يليه الخطأ الفاحش، ثمّ اللحن الفاحش، ثمّ الوهم الفاحش، وجاء التخليط والتدليس نادري الاستعمال.
- تمثّل توصية البحث الرئيسة في الدعوة إلى رجوع النظر في الأحكام التقويمية لبيان مظاهرها مراتبها وضوابطها، والكشف عن المصاحبات اللغوية التي استعملت فيها.
- الكلمات المفتاحية: الفاحش، الخطأ، الغلط، اللحن، الوهن، الفُحش.

\* أستاذ، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة. [salfuqara@sharjah.ac.ae](mailto:salfuqara@sharjah.ac.ae)

الاستلام: 2021/8/11، التعديل النهائي: 2022/2/13، إجازة النشر: 2022/2/23

<https://doi.org/10.34120/0117-041-163-005>

To cite this article / الإشارة المرجعية للبحث/

الفقراء، سيف الدين: "الوصف بالفُحش في الأحكام التقويمية في النحو العربي"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد 163، 2023، 157-187.

Al-fuqarā, sīf al-dīn: "al-waṣf balfūḥṣ fi al-ahkām al-tqwīmīh fi al-nwḥū al-rbī", Arab Journal for the Humanities: 163, 2023, 157-187.

## مقدّمه

هذا بحث مداره الوصف بالفُحش وأثره في الأحكام اللغويّة التقويميّة في النّحو العربيّ، وقد سعت فيه إلى إبراز مفهوم هذا الوصف، وتتبع تطوّر شيوع استعمالات العلماء له، وبيان مرادفاته وما استعمله العلماء من تعبيرات دالّة عليه، واستقصاء ما تيسر من مواضع أثره في أحكام التقويم اللغويّ، ونبعت مشكلة البحث من سعة دوران هذا الحكم في الدرس اللغويّ، وغياب الدراسات الحديثة التي تختصّ به، وتبين أثره وأبعاده في أحكام التقويم اللغويّ.

لم يطالعني أحد من الباحثين في تخصيص دراسة له، إلاّ دراسة بعنوان: "دلالات مصطلح الفحش ومشتقاته في اللغة واستعمالاتها في القرآن الكريم) لعلّي يوسف الرواشدة<sup>(1)</sup>، وهي خاصة بمصطلح الفحش واستعمالاته في القرآن، ولا تلتقي مع هذا البحث ومضمونه اللغويّ، وأشار إليه أحمد عبدالرحمن الزكي، إشارةً محدودة جداً، في رسالته (ظاهرة الغلط في الدرس النّحويّ حتى القرن الرابع الهجري)<sup>(2)</sup>، وذكره محمد عبد الرحيم في بحثه الموسوم بـ(الأحكام النحويّة عند شراح جمل عبد القاهر الجرجاني) في فقرة واحدة من ثلاثة أسطر عند حديثه على الأحكام النحويّة عن ابن الخشاب<sup>(3)</sup>، وتلاشى ذكر هذا المصطلح من معظم المعجمات التي تحدثت عن المصطلحات اللغويّة في العصر الحديث. ومن هنا تبرز أهميّة البحث الكامنة في شيوع هذا الوصف في أحكام التقويم في الدرس اللغويّ، وغياب دراسة متخصصة فيه تكشف أبعاده في الأحكام التقويميّة وتوجيه الاستعمالات، وردّ الأحكام والآراء ونقضها.

تكمن مشكلة البحث في شيوع الوصف بحكم الفاحش مصاحبة لغويّة لأحكام تقويميّة من أحكام الرّدّ في اللغة العربيّة، دون وجود دراسة خاصة به تكشف مظاهر استعمال هذا الوصف وضوابطه، ولهذا سعى البحث إلى الإجابة عن أسئلة الدراسة في معنى الفحش لغة واصطلاحاً، وما التعبيرات الدالّة عليه؟ وكيف تطوّر شيوعه عند اللغويين؟ وما مظاهر استعماله في الأحكام اللغويّة؟ وما ضوابط إطلاق هذا الحكم؟

أخذ البحث من المنهج الوصفيّ التحليليّ أداة في الدّراسة من خلال استقصاء مواطن الفاحش في الدراسات اللغويّة، وتصنيفها وتبويبها وتحليلها، في سبيل تسخير

المنهج وصولاً إلى الإجابة عن الأسئلة. واقتضت طبيعة المسائل أن أدرس الموضوع ضمن المحاور التالية:

- معنى الفاحش والتعبيرات الدالة عليه.
- تطوّر شيوع هذا المصطلح في الدرس النحويّ
- مظاهر استعمال حكم الفاحش في الأحكام التقويمية.
- خاتمة البحث.

### أولاً- معنى الفاحش والتعبيرات الدالة عليه

الفُحش: يعني القُبْح، وجاء في (مقاييس اللغة) "الفاء والحاء والشين) كلمة تدلّ على قُبْح في شيء وشناعة. من ذلك الفُحش والفَحشاء والفَاحشة. يقولون: كلُّ شيء جاوز قدره فهو فاحشٌ؛ ولا يكون ذلك إلا فيما يتكرّره، وأفحشَ الرجل: قال الفُحش: وفحش، وهو فحاشٌ" (4).

وجاء في معجم (لسان العرب): "الفُحش: معروف. ابن سيده: الفُحش والفَحشاء والفَاحشة: القبيح من القولِ والفعلِ، وجمعها الفواحش. وأفحشَ عليه في المنطق أي قال الفُحش. (5). وجاء في (الكليات): "كلُّ شيء تجاوز قدره، وكلُّ أمر لا يكون موافقاً للحقّ فهو فاحشٌ" (6). ويفرّق العسكري بين الفُحش والقُبْح بأن: "الفاحش الشديد القُبْح، ويستعمل القُبْح في الصُّور؛ فيقال: القرد قبيح الصُّورة، ولا يقال: فاحش الصُّورة، ويقال: فاحش القبح، وهو فاحش الطول، وكلُّ شيء جاوز حد الاعتدال مجاوزة شديدة فهو فاحش، وليس كذلك القبيح" (7).

إنّ المعاني التي تطالعا في معنى الفحش مكرّرة في المعاجم، وتنصرف فيها الدلالة إلى معانٍ معجمية، وأخرى فقهية، وجاء في محكم التنزيل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ﴾ (الأعراف: 33) وقيل: إنّ الفواحش في اللغة، تقع على كلّ قبيح بولغ في نعتة بالقبح، ولذلك يقال قبيح فاحش. وتتلاشى المفاهيم المتصلة بالنحو والصرف لهذه اللفظة من معاجم المصطلحات (8)، إلا بالقدر الذي يمتّ بصلة إلى المعنى اللغويّ.

استعمل هذا المصطلح في الفقه في المسائل التي تتعلّق بالكبائر والفواحش من الأفعال والأقوال، واستعمل في باب الجرح والتعديل في مصطلح الحديث النبوي، وصفاً للراوي يدلّ على ضعف حفظه الشديد. وهو قريب من ألفاظ المرتبة الرابعة من مراتب الجرح، التي لا يُحتج ولا يُعتبر بأحاديث أصحابها. وشاهده قول الحافظ ابن حجر: "وبين أسوأ الجرح وأسهله مراتب لا تخفى. فقولهم: متروك، أو: ساقط، أو: فاحش الغلط، أو: منكر الحديث، أشدّ من قولهم: ضعيف، أو: ليس بالقويّ، أو: فيه مقال(9)".

الفاحش نجده تعبيراً شائعاً في الأحكام اللغوية التقويمية، يأتي وصفاً سلبياً لحكم لغويّ من أحكام الردّ، نحو قولهم: خطأ فاحش، أو غلط فاحش، أو وهم فاحش، أو لحن فاحش، أو تصحيف فاحش، أو وهمّ وخطأ فاحش، أو تخليط فاحش، وقد استعرضت مائة موضع من استعمالات هذا الحكم فوجدته مقترناً بأربعة أحكام، هي: خطأ فاحش، وغلط فاحش، ولحن فاحش، ووهمّ فاحش. وورد في حالات قليلة في وصف التّصحيف، ونادرة في قولهم: سوء الفهم والتخليط الفاحش.

هذه الاستعمالات تدفعنا إلى القول: إنّ الفاحش وصف لحكم لغويّ تقويميّ من أحكام الردّ، يُستعمل لتأكيد حكم الردّ وبيان بُعده عن الصواب، بسبب مخالفته لقاعدة لغويّة مسلم بها أو مُجمع عليها، أو وصف لاستعمال فيه قلبٌ للمعنى المقصود، وبعُدٌ عن المراد، وغالباً ما يقترن بالغلط، أو الخطأ أو اللحن أو الوهم، وقد يأتي حكماً مستقلاً بصيغة أفعال التفضيل (أفحش) للدلالة على الردّ؛ نحو قول أبي علي الفارسي في الفصل بين (ذا) وتمييزها، "والفصل بالجمل أفحش من الفصل بالمفرد(10)".

وقد يستعمل هذا التعبير أو أحد اشتقاقاته تعليلاً لمسألة نحوية كما في تعليل سيويه لباب ما لا يجوز أن يُندب "وذلك قولك: وارْجُلَاهُ ويارْجُلَاهُ. وزعم الخليل -رحمه الله- ويونس أنّه قبيح، وأنّه لا يقال. وقال الخليل -رحمه الله-: إنّما فَبِحَ لَأَنَّكَ أبهمت. ألا ترى أنّك لو قلت واهذاه، كان قبيحاً، لأنّك إذا ندبت فإنّما ينبغي لك أن تفجع بأعرف الأسماء، وأن تخصّ ولا تُبهم؛ لأنّ الندبة على البيان، ولو جاز هذا لجاز، يا رجلاً ظريفاً، فكنت نادباً نكرة. وإنّما كرهوا ذلك أنّه تفاحش عندهم أن يختلطوا، وان يتفجعوا على غير معروف.

فكذلك تفاحش عندهم في المبهَم لإيهامه؛ لأنك إذا ندبت تُخبر أنك قد وقعت في عظيم، وأصابتك جسيماً من الأمر، فلا ينبغي لك أن تُبهم" (11).

اقترن الفاحش بالقبیح، فهما حكمان متشابهان في الاستعمال غالباً، وإن كان الفاحش أكثر رفضاً من القبيح، وهي مسألة أشار إليها العسكري في التفريق بين المصطلحين، ونجد من أمثلتها في ما ذكره أبو علي الفارسي في الاحتمالات الإعرابية للفظه يعقوب عليه السلام في قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَقَ يَعْقُوبَ﴾ (71: هود). يقول الفارسي: "ومن جعل (يعقوب) في موضع نصب ففيه بعض القُبْح أيضاً؛ لأنّه قد فصل بين العاطف والمعطوف عليه بالطرف، وإن كان الأول أفحش؛ لأنّه يقوم حرف العطف فيه مقام حرف جار. فإذا كان الوجهان غير منفكين من القُبْح، فالأحسن الرفع في (يعقوب) ليكون عطف جملة على جملة" (12).

الفرق الرئيس بين القبيح والفاحش، أن الأول حكم تقويمي قائم بذاته، يدل على استعمالات لغوية غير مقبولة؛ لأنها تتضمن مخالفة لقياس نحوي في الغالب (13)، لكن يمكن أن نجد لها وجهاً ولو ضعيفاً في العربية، أو أن تأثيرها على المعنى لا يرتقي إلى درجة المحال والفساد، أما الفاحش فيأتي وصفاً مؤكداً لحكم تقويمي من أحكام الرفض نحو: غلط فاحش، وخطأ فاحش، ولذلك يكون الفاحش أكثر رفضاً من القبيح في الأحكام التقويمية لمخالفته للقياس وأثره في الفساد من جهة المعنى، والموصوف به أبعد عن القياس من القبيح، وقد يأتي الفاحش تعبيراً عن الرفض لاستعمال مخالف، دون أن يكون مصاحبة لفظية لحكم تقويمي. فالفاحش يدل على مرتبة من الرفض القطعي لصحة الاستعمال أو الحكم النحوي الموصوف به. والقبيح حكم نوعي يمكن أن يكون له وجه ضعيف من القبول مثل استعماله في الضرورة الشعرية.

وعلى الرغم من الفرق الجلي بين القبيح والفاحش، إلا أننا قد نجد استعمالات نادرة تعاقب فيها القبيح والفاحش من حيث كونهما وصفاً لحكم تقويمي، كقولهم: غلط قبيح، أو خطأ قبيح، كما في قول أبي حيّان: "أجاز البصريون: إن زيداً لسوف يقوم، ولم يجزه الكوفيون، وهو غلط قبيح عند البصريين؛ لأنّ هذه قد دخلت على (سوف) للتوكيد في قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ (5: الضحى) (14).

والذي نظمّن إليه أنّ الفاحش وصفٌ نوعيٌّ لحكم تقويميٍّ من أحكام الردّ القطعيّ، يدلّ على بُعدٍ كبيرٍ عن القياس المسلّم به، ومخالفة صريحة للقياس النحويّ، وقد يكون فيه نقض للمعنى المراد، ويقترن بأحد أحكام الرفض في الغالب، أمّا القبيح فهو حكم تقويميّ نقديّ، لا يرقى إلى مستوى الفاحش في الردّ القطعيّ، بل إنّه قد يحتمل وجهاً ضعيفاً من القبول، وقد عدّه العلماء أحد الأحكام اللغويّة، وهي: الواجب، والممنوع، والحسن، والقبيح، وخلاف الأولى، والجائز<sup>(15)</sup>. وقد حظي مصطلح القبيح بدراسة مستقلة أغنتنا عن التفصيل فيه<sup>(16)</sup>.

وعبر العلماء عن الفاحش بتعبيرات متنوّعة نحو: فاحش، الفاحش، وأفحش، وأفحشوا، ويفحشون، والفُحش، وفُحش الحذف، وتفاحش، وهي تعبيرات تدور في دائرة الاشتقاق اللغويّ للفظ ومعناه، وتدلّ على أنّ الحكم الموصوف به مردود، وقد يرتقي إلى مستوى من الرفض لا سبيل لاغتفاره، فالمصاحبة اللغويّة تدلّ على قطعية ردّ المحكوم عليه سواء أكان في الاستعمالات اللغويّة أم من الأحكام النحويّة.

### ثانياً- تطوّر شيوع حكم الفاحش في الدرس النحويّ

لم يستعمل الخليل مصطلح الفاحش حكماً لغوياً تقويماً، وذكره فقط في باب المعنى اللغويّ للفظ، والقول نفسه عند سيبويه في عدم استعمال هذا المصطلح على الرغم من شيوع الأحكام التقويميّة في الكتاب؛ نحو: الحسن، والجيد، والأجود، والرديء، والقبيح، والغلط، والضعيف، وغير ذلك من الأحكام، وكان سيبويه يستعمل الأحكام المركّبة، نحو قبيح ضعيف<sup>(17)</sup>، واستعمل صيغة تفاحش في تعليل رفض استعمال مخالف للقياس، موافقاً لخليل هذا الحكم<sup>(18)</sup>.

ولم يستعمل الفراء (ت207هـ) حكم الفاحش في كتابه (معاني القرآن) ولا في كتابه (لغات القرآن)، والقول نفسه مع الأخفش (ت215هـ)، ولعلّ المبرّد (ت285هـ) أول من طالعني في استعمال هذا الحكم، فقد ورد عنده في ستة مواضع في كتابه (المقتضب)، مقترنة بأحكام الغلط، واللحن، والخطأ<sup>(19)</sup>، واستعمله أيضاً في (الكامل في اللغة والأدب)<sup>(20)</sup>، ونكتفي بمثال من استعماله للاختصار، يقول معقّباً على قول الفرزدق:

فَأُصْبِحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مَثَلَهُمْ بِشَرِّ  
 "فالرفع الوجه، وقد نصبه بعض النحويين، وذهب إلى أنه خبر مقدم، وهذا خطأ  
 فاحشٌ وغلطٌ بينٌ، ولكنَّ نصبه يجوز على أن تجعله نعتاً مُقدِّماً، وتُضمَر الخبر فتُنصبه  
 على الحال" (21).

ولا نستغرب نهوض المبرِّد بهذا المصطلح وهو الذي أرسى دعائم النقد اللغويّ  
 التقويمي، عندما اعترض على سيبويه في رسائل الغلط، وانتقد الاستعمالات اللغويّة  
 سائراً في ذلك على نهج سيبويه في تغليب بعض الاستعمالات، نحو قوله: "واعلم أنّ ناساً  
 من العرب يغلطون فيقولون: إنَّهم أجمعون ذاهبون، وإنَّك وزيد ذاهبان" (22)، ولعلَّ سيبويه  
 هنا يقصد بالغلط القياس الخاطيء ليعلّل هذا الاستعمال الذي يخالف القياس.

واستعمل ابن السراج (ت316هـ) هذا الحكم نقلاً عن المبرِّد في توجيه بناء  
 فعل الأمر (23). وطالعه عند النحاس (ت: 338هـ) الذي استعمله في سبعة مواضع  
 في مصنفاته (24)، والفارسي (ت377هـ) الذي استعمل تعبير الفاحش مقروناً مع الغلط  
 والخطأ (25). والقول نفسه مع السيرافي (ت384هـ) (26). وثمة تطوُّر في استعمال هذا  
 المصطلح عند ابن جنِّي (ت392هـ) الذي استعمل مصطلح الفاحش في مواضع متفرقة  
 من مصنفاته (27)، ولكنه استعمل صيغة أفحش نظيرة لأقبح وأجود، وأحسن... وغيرها  
 من صيغ المفاضلة في الأحكام النحويّة التقويمية (28)، ولعلَّ هذا الاستعمال انتقل إليه من  
 شيخه أبي عليّ الفارسيّ الذي استعمله في كتابه (المسائل العسكريات) (29).

لقد برز هذا المصطلح عند الحريري (ت: 516هـ) في (درّة الغواص في أوهام  
 الخواص)، في وصف بعض الاستعمالات بأنّها وهمٌ فاحش، أو خطأ فاحش، أو  
 لحن فاحش (30)، وبرز أيضاً عند الزمخشري (ت: 538هـ) في تعليقه على إدخال همزة  
 القطع في غير موضعها، يقول: "وإثبات شيء من هذه الهمزات في الدرج خروج عن  
 كلام العرب ولحن فاحش، فلا تقل: الإسم، والإنطلاق، والإقتسام، والإستغفار، ومن  
 إبنك، وعن إسمك" (31).

استقرَّ هذا المصطلح في الأحكام التقويمية بعد القرن السادس، وأصبح متداولاً في

أحكام العلماء على الاستعمالات أو على التوجيهات والأحكام التي يطلقها العلماء، وتُردّ من آخرين لمخالفتها للقياس أو لأسباب تتعلق بالقواعد أو فساد المعاني، على النحو الذي يطالعنا عند أبي حيّان على سبيل المثال من قوله: وهمّ فاحش، أو غلط فاحش، أو خطأ فاحش<sup>(32)</sup>. فالفاحش من الاستعمالات كُلُّ شَيْءٍ جَاوَزَ قَدْرَهُ مِنَ الْبَعْدِ عَنِ الْقِيَاسِ أَوْ الْإِخْلَالِ فِي الْمَعْنَى.

### ثالثاً- مظاهر استعمال الوصف بالفاحش في الاستعمالات اللغويّة

اقترن الوصف بالفاحش في استعمالات النحاة واللغويين بأحكام لغويّة أربعة، وهي: الخطأ الفاحش، والغلط الفاحش، والوهم الفاحش، واللحن الفاحش، وثمة استعمالات أخرى متفرقة، وسأقسّم المسائل التي ورد فيها هذا المصطلح وفقاً للأحكام التي اقترن بها، وسأفرد للمسائل المتفرقة موضعاً خاصاً بها:

#### 1- الخطأ الفاحش

الخطأ لغةً ضدّ الصّواب، "وقد أخطأ يخطئ إذ سَلَكَ سَبِيلَ الْخَطَأِ عَمْدًا وَسَهْوًا، وقيل: خطئ إذا تعمّد، وأخطأ إذا لم يتعمّد، ويُقال لمن أراد شيئاً ففعلَ غيره، أو فعلَ غير الصّواب: أخطأ<sup>(33)</sup>". وفرّق أبو هلال العسكري بينه وبين الغلط في قوله: "إنّ الغلط هو وضع الشيء في غير موضعه، ويجوز أن يكون صواباً في نفسه، والخطأ لا يكون صواباً على وجه"<sup>(34)</sup>. وذهب الجرجاني إلى أنّ الخطأ ما ليس للإنسان فيه قصد<sup>(35)</sup>. ونصّ التهانوي على أنّ الخطأ هو "أن يقصد بفعله شيئاً، فيصادف غير ما قصد"<sup>(36)</sup>.

وعلى الرغم من التفريق بين الغلط والخطأ نظرياً، إلّا أنّ الاستعمال للمصطلحين في الدرس اللغوي لا يفرّق بينهما، فقد جاء الحكمان مترادفين ومتعاقبين عند العلماء في الغالب<sup>(37)</sup>.

ومما عدّ من الخطأ الفاحش في استعمالات العامة، ما ذكره الجواليقي: "ويقولون للموضع الذي يُجفّف فيه الثمر ونحوه من الثمر: مشطاح، بشين معجمة وزيادة ألف، وهو خطأ فاحش. والصواب: مسطح بسين غير معجمة على وزن مَفْعَل"<sup>(38)</sup>. وهذا النوع من الحكم يتعلق بجانب معجمي، فالمعاجم تهمل (مشطاح)، وتتداول (مسطح)، وقد نصّ

ابن الجوزي على أن العامة تقول: مشطاح، بشين معجمة وزيادة ألف، وذلك خطأ<sup>(39)</sup>. ولعل هذا يكشف تباين العلماء في الحكم على الاستعمال المخالف؛ فالجوالي يصفه بأنه خطأ فاحش، ويكتفي ابن الجوزي بالقول: إنه خطأ، وهذا دليل على الحكم عليه بالخطأ يفى بالعرض التقيمي، ولكن يوجد من العلماء من يتشدد في إنكار الاستعمال فيصفه بالفاحش أو بمصاحبة أخرى مثل: بعيد، وبيّن، تعزز القطعية برفضه.

ومن مواضع استعمال حكم الخطأ الفاحش في ردّ الاستعمالات اللغوية، ما ذكره الخفاجي في قوله: "ويقولون: هو ذا يفعل، وهو ذا يصنع، وهو خطأ فاحش ولحن شنيع، والصواب فيه أن يقال: ها هو ذا يفعل، وكأن أصل القول: هو هذا يفعل، فنزع حرف التنبيه الذي هو (ها) من اسم الإشارة الذي هو (ذا)، وصدر في الكلام، وأقحم بينهما الضمير، ويسمى هذا التقريب، إلا أنه إذا قيل: ها هو ذا، كتب حرف التنبيه بإثبات الألف لئلا يبقى على حرف واحد"<sup>(40)</sup>. إن الحكم هنا مبني على إغفال عنصر تركيبّي وظيفي في الاستعمال وهو (ها) التنبيه، ولهذا عدّه من الخطأ الفاحش واللحن الشنيع، لحذف عنصر تركيبّي دون مبرر.

وبرز هذا الحكم التقويمي بقوة في توجيه القراءات القرآنية، فوصفت به بعض القراءات، على النحو الذي برز عند الزجاج في تعليقه على قراءة لعمر بن العلاء، في قوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ (آل عمران: 31)، يقول: "القراءة بإظهار الراء مع اللام، وزعم بعض النحويين: أن الراء تدغم مع اللام فيجوز ويغفر لكم. وهذا خطأ فاحش، ولا أعلم أحداً قرأ به غير أبي عمرو بن العلاء، وأحسب الذين رووا عن أبي عمرو إدغام الراء في اللام غالطين. وهو خطأ في العربية؛ لأن اللام تدغم في الراء، والنون تدغم في الراء، ولا تدغم الراء في اللام"<sup>(41)</sup>. فهذا الحكم على القراءة بالغلط الفاحش لا يخلو من القسوة، لاسيما في حال ثبوت القراءة عن أبي عمرو، زيادة على أن الأداء القرآني في القراءات إذا كان لا يفضي إلى خروج على المعنى المراد، أو يتضمن مخالفة القياس المطرد، يصعب الحكم عليه بالفحش الذي يخرج من دائرة احتمال القبول، إلا إذا كان ذلك وجهاً من التشدد في قبول القراءات. وقد أشرت سابقاً إلى مظاهر من هذا الحكم عند المفسرين ممّا يتعلّق في توجيه القراءات<sup>(42)</sup>.

الحكم بالخطأ يعني أن الاستعمال اللغوي أو التوجيه النحوي مرفوض وغير صحيح، وأنه مخالف للقياس بوجه أو أكثر، فيجاء الوصف بالفاحش لإبعاد الخطأ وتأكيد قطعية الرفض، وترسيخ بعده عن القياس، وقد يكون مصطلح الفاحش مقروناً بأوصاف أخرى تؤكد بعده، ومن أمثلة ذلك قول المبرّد تعقيماً على قول الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلهم بشرٌ

يقول: "فالرفع الوجه، وقد نصبه بعض النحويين، وذهب إلى أنه خبر مقدم، وهذا خطأ فاحشٌ وغلطٌ بينٌ، ولكنّ نصبه يجوز على أن تجعله نعتاً مقدماً وتضمّر الخبر فتنبه على الحال"<sup>(43)</sup>. فالمبرّد هنا يتتقد توجيه النحاة وتأويلهم، ولا ينفي وجه النصب، ولكن وصف حملته على أنه خبر مقدم بأنه خطأ فاحشٌ وغلطٌ بينٌ. فالفاحش تعبير عن درجة من عدم القبول تتصل بتقدير الإعراب المخالف في هذا الاستعمال، وهذا النمط يمكن أن نطلق عليه الأحكام التقويمية المركبة التي يستعمل فيها العالم أحكاماً مقترنة ببعضها في سبيل تأكيد رفض المحكوم عليه من الاستعمالات اللغوية.

## 2- الغلط الفاحش

استعمل مصطلح الغلط في مرحلة مبكرة من نشوء الدرس اللغوي، ففي كتاب الخليل أحكام بالغلط على بعض الاستعمالات، نحو: "ويقال: للرجل الشجاع: ما يفري أحدٌ فرية، خفيفة، ومن ثقل فقد غلط"<sup>(44)</sup>، وقد تكرّر هذا الحكم عنده في مواضع<sup>(45)</sup>، وحظي هذا الحكم عند الخليل بدراسات خاصة به<sup>(46)</sup>، وبرز هذا الحكم في استعمالات سيبويه<sup>(47)</sup>، وشاع عند المبرّد شيوحاً استحقّ معه دراسة مستقلة نهض بها أحد الباحثين<sup>(48)</sup>، ويعدّ هذا الحكم من الملامح المنهجية البارزة في كتب معاني القرآن وإعرابه، كما عند الفراء، والأخفش، والزجاج، وأبي جعفر النحاس، وأصبح هذا الحكم واحداً من أشهر الأحكام التقويمية في النحو العربي<sup>(49)</sup>.

لن نفصل القول في هذا الحكم منفرداً بسبب كثرة الدراسات فيه، وسيكون تركيزنا على واحد من مصاحبات هذا الحكم وهو الوصف بالفاحش، فقد تعدّدت مصاحبات الغلط، نحو قولهم: غلط بين، وغلط قبيح، وغلط كبير، وغلط شديد، وأقبح الغلط، وغلط

شنيع، وغلط عظيم، وغلط جليّ، والغلط الفاضح، وغلط محض، وهم بذلك يحصنون حكم الردّ، ويؤكّدون بعده عن الصواب والقياس، فالمصاحبات لهذا الحكم هي نوع من تغليظ الأحكام وتأكيد ردّها.

وكانت مصاحبة الفاحش من الألفاظ التي لازمت هذه الحكم في كثير من المواضع، ومن مظاهر ذلك ما ذكره ابن القطاع في تفسير قولهم مَفْعَلٌ بكسر الميم والعين نحو: مِتْنٍ، وَمِنْخَرٍ، يقول: "وعلى (مفعول) نحو مِنْخَرٍ وَمِتْنٍ وهو من أُنْتَنَ، وإِنَّمَا كَسَرُوا الميم لكسرة التاء، رأوا أَنَّ الخَروجَ من كسر إلى كسر أَخَفَّ من ضمِّ إلى كسر، ولا تلتفت إلى قول ابن قتيبة، في قوله: من قال مِتْنٍ أَخَذَهُ من نَتْنٍ، فهذا غلط فاحش، وقد غلط فيه جماعة من العلماء قبله؛ لأنّه يلزمهم على هذا أن يقولوا من خَبَثَ: مِخْبِثٌ، ومن حَسُنَ: مِحْسِنٌ، وهذا لا يقوله أحد. وليس في الكلام مَفْعَلٌ" (50). وقد وصف سيبويه هذا النمط الاستعماليّ باللغة الرديئة<sup>(51)</sup>. إن الحكم بالغلط الفاحش هنا هو ردّ لرأي بعض العلماء، وليس حكماً على الاستعمال اللغويّ، بل ردّ على تفسيره؛ لأنّه ابتعد عن الصواب في التعليل، أمّا الاستعمال فله نظائر كثيرة في باب المماثلة.

وهذا النوع من الأحكام ظهر جلياً عند المبرّد في نقده لتوجيهات العلماء النحويّة، ففي قول الفرزدق:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ      إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بِشَرِّ

يرى المبرّد أنّ الرفع هو الوجه، وقد نصبه بعض النحويين، وذهب إلى أنّه خبر مقدّم، وهذا خطأ فاحش وغلط بيّن، ولكنّ نصبه يجوز على أن تجعله نعتاً مقدماً وتضمّر الخبر فتنصبه على الحال<sup>(52)</sup>.

ويطالعنا حكم الغلط الفاحش في ردّ بعض الاستعمالات اللغويّة ومنها ما ذكره المبرّد في قوله: "وَمِنْهُمْ من يكسر الهاء لخفائها، ويدع ما بعدها مضموماً؛ لأنّه ليس من الحُرُوفِ الخفية، فيقول: مَرَزَتْ بهموم، والإِتباع أحسن، وَهُوَ أَن يَقُولَ: مَرَزَتْ بِهِمِي، ونزلت عليهمي، وناس من بكر بن وائل يُجْرُونَ الكاف مُجْرَى الهاءِ إِذْ كَانَتْ مهموسةً مثلها، وَكَانَتْ عَلَامَةً إِضْمَارِ كَالهَاءِ، ذَلِكَ غَلَطٌ مِنْهُمْ فَاحِشٌ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُشَبَّهْ فِي الخفاءِ الَّذِي من أَجْلِهِ جَازَ ذَلِكَ فِي الهَاءِ، وَإِنَّمَا يَنْبَغِي أَن يَجْرِيَ الحَرْفُ مُجْرَى غَيْرِهِ إِذَا أَشْبَهَ فِي عِلَّتِهِ فيقولون: مَرَزَتْ بِكُمْ" (53).

إنّ الذي حكم عليه المبرّد بالغلط الفاحش مظهر لهجويّ، انطلق في الحكم عليه من معطيات قياسية؛ لأنّ الكاف لا تشبه الهاء في الصفات الصوتية التي تبرز التغيرات التي استعملها ناس من بني بكر في مسألة الإتياع، وبسبب البعد بين الهاء والكاف صوتياً نجد الحكم بالفحش حاضراً في ردّ الاستعمال.

فالمبرّد يحكم على استعمال بكر بن وائل بالغلط الفاحش، ويعلّل ذلك، وبكر بن وائل واحدة من القبائل التي احتجّ بكلامها، ولكنّ هذه المسألة مظهر من ظاهرة الوكم في العربية التي عدّت من اللهجات المذمومة كما ذكر السيوطي<sup>(54)</sup>. وإذا تتبّعنا هذا المظهر اللغويّ عند العلماء وجدنا سيبويه يصفه بأنّه لغة رديئة جداً<sup>(55)</sup>، وهذا هو رأي السيرافي أيضاً<sup>(56)</sup>. فالعلماء يجمعون على ضعف هذا النمط اللغويّ، ولكنهم يتفاوتون في تقدير ردهّ فما هو رديء جداً عند سيبويه عبّر عنه المبرّد بالفاحش الذي هو من أعلى مراتب الردّ.

### 3 - الوهم الفاحش

يشيع مصطلح الوهم في النحو بمفاهيم متعدّدة منها ما يعرف بظاهرة الحمل على التوهم في العربية، ومن الدراسات التي أعدت حولها دراسة قاسم محمد صالح، المنشورة في مجلة مجمع اللغة العربية الأردنيّ، العدد 74، لسنة 2008، وثمة دراسة عن التوهم في القراءات القرآنية، وهي رسالة ماجستير، للافي العنزي، 2011م. واستعمل الوهم بمعنى الخطأ أو الغلط، وهو استعمال نابع من المعنى اللغويّ المعجميّ، وكذلك استعمل العلماء الوهم حكماً تقويمياً، وكان أحياناً يقترن بأحد المصاحبات اللغوية نحو قولهم: وهمّ بعيد، أو وهمّ فاحش، أو وهمّ مردود.

الذي يعنينا من هذه الاستعمالات قولهم: وهمّ فاحش، وهو استعمال ورد بحقّ بعض توجيهات العلماء وهم يفسرون الاستعمالات اللغوية، فقد عدّ الدماميني أنّ القول بدخول الباء الزائدة على غير الاسم من الوهم الفاحش؛ لأنّ حروف الجر زائدة كانت أو غير زائدة لا تدخل إلا على الاسم أو في تأويله<sup>(57)</sup>. وقد يأتي هذا الاستعمال لتعبير الوهم الفاحش مقترناً بالخطأ كما في قول أبي حيان في ردّ قول الزمخشريّ في خبر أنّ الواقعة بعد (لو)، يقول المرادي: "ذكر الزمخشري أنّ خبر أنّ الواقعة بعد لو يلزم كونه فعلاً. ونقل

بعضهم ذلك عن السيرافي. قال الشيخ أبو حيان: وهو وهمٌ، وخطأٌ فاحشٌ<sup>(58)</sup>، وهذا الرأي للسيرافي أيضاً، وقد وصفه أبو حيان بأنه وهمٌ فاحشٌ، وقد استند أبو حيان إلى الاستعمالات اللغوية في رد رأي السيرافي والزمخشري لما ورد في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرٍ أَكَلَتْهُ﴾ (لقمان: 27)، زيادة على ما ورد في أشعار العرب من هذه الاستعمالات<sup>(59)</sup>، فالضابط في هذا الحكم هو الاستعمالات اللغوية التي تنقض ما ذهب إليه السيرافي والزمخشري.

وهذا الاستعمال ورد عند أبي حيان في مسألة شروط عمل (ما) عمل ليس، فمن شروط عملها ألا يبدل من الخبر بدل مصحوب بيلاً نحو: ما زيد شيء أو بشيء إلا شيء لا يُعبأ به، فهنا تستوي اللغتان الحجازية، والتميمية، وقال: "وفي كتاب القاسم البطلوسي: جواز نصب الخبر، ورفع ما بعد (إلا) على البدل من الموضع، وهو وهمٌ فاحشٌ، ولا يجوز تقدم معمول الخبر على ما لا يرفع الخبر، ولا ينصبه نحو: طعامك ما زيد آكلًا، أو أكل عند البصريين؛ لأن (ما) لها صدر الكلام، وأجاز ذلك الكوفيون"<sup>(60)</sup>. وفي هذا النص يبرز ضابط آخر في استعمال حكم الوهم الفاحش، وهو عدم مراعاة القياس النحوي الذي يعتمد على حق الصدارة ل(ما) في هذا الاستعمال.

ومن مظاهر هذا الحكم عند أبي حيان قوله: "وجعل ابن عصفور) أظلم إن مصابكم رجلاً) من اسم المصدر الذي لا يعمل إلا حيث سمع. وذلك وهمٌ فاحشٌ؛ لأن مصاباً من اسم المصدر القياسي من أفعل المعتل العين؛ ألا ترى أن فعله أصاب، فهو من المقيس الذي أجمع عليه البصريون والكوفيون"<sup>(61)</sup> فانطلق أبو حيان في حكمه من القياس الذي بنى عليه رأيه. واستعمل أبو حيان هذا الحكم أيضاً في مواضع أخرى استناداً إلى الاستعمالات اللغوية والقياس النحوي، وهو يتقد فيه توجيهات بعض العلماء للمسائل النحوية، لا سيما ابن مالك<sup>(62)</sup>، وكذلك في رد آراء لابن عصفور، يقول: "ووهم الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في شرحه الكبير، وفي نسخة كتابه المقرب القديمة، وتبعه شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع في شرحه للجمل، فحملاً هذا البيت على أنه من توسط التمييز بين الفعل العامل فيه ومعموله نحو: طاب نفساً زيد. وهو وهمٌ فاحشٌ؛ لأن هذا تمييز منتصب عن تمام الاسم، وهو قوله: (مثلها)، والتمييز المنتصب عن (مثل) لا يجوز تقديمه، فتقديمه في البيت ضرورة"<sup>(63)</sup>.

لقد انطلق أبو حيان في حكمه على ابن عصفور ومن تبعه في هذه المسألة من أنهم بنوا القاعدة على شاهد ضرورة، وهذا يعني أن ما بني على الضرورة الشعرية لا يقاس عليه، ولا يبنى عليه قاعدة، وكان هذا مدخلاً لإطلاق حكم الوهم الفاحش على ما أجازته ابن عصفور من استعمال في هذه المسألة، وهذا يقودنا إلى واحد من ضوابط استعمال هذا الحكم التقويمي على قواعد مستقاة من استعمالات لها سبب في الضرورة الشعرية.

أكثر أبو حيان من هذا المصطلح في أحكامه التقويمية، ففي مسألة عَطَفَ الضَّمِيرِ الْمُنْصُوبِ الْمُنْفَصِلِ عَلَى الظَّاهِرِ ذَهَبَ أَبُو حَيَّانٍ إِلَى أَنَّهُ فَصِيحٌ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ وَفِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَلَا يَخْتَصُّ بِالشُّعْرِ، وَقَالَ: "وَقَدْ وَهَمَ فِي ذَلِكَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا وَشِيُوخِنَا، فَرَعَمَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الشُّعْرِ، لِأَنَّكَ تَقْدِرُ عَلَى أَنْ تَأْتِيَ بِهِ مُتَّصِلًا فَتَقُولُ: آتَيْكَ وَزَيْدًا. وَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُ: رَأَيْتُ زَيْدًا وَإِيَّاكَ إِلَّا فِي الشُّعْرِ، وَهَذَا وَهْمٌ فَاحِشٌ" (64). فالاستعمال اللغوي من القرآن وكلام العرب لا يؤيد حجة من ذهب إلى إجازة ذلك فقط في الضرورة الشعرية.

لقد اجتمع القياس والاستعمال معاً في إبراز حكم الوهم الفاحش عند أبي حيان، ففي مسألة تعدد الاحتمالات الإعرابية للاسم بعد إلا في أسلوب الاستثناء يقول أبو حيان: "وفي كتاب أبي الفضل الصفار: إن كان المنصوب خبر (ما) فلا يجوز فيه النصب على البدل، ولا تقول: ما أحد صديقاً لك إلا عمرًا، فإنما يجوز نصبه على الاستثناء وعلى الصفة، كأنك قلت: ما أحد صديقاً لك غير عمرو، ويجوز البدل على الموضوع، فتقول: ما أحد صديقاً لك إلا زيد انتهى. وهذا وهم فاحش، وأي موضع لقوله: صديقاً لك؟ بل لفظه هو موضعه، ولو كان البدل من خبر (ليس) لزم أيضاً أن يكون نصباً لأن (ليس) ينتصب خبرها بعد (إلا)، فيكون مثل قوله:

أَبْنِي لَبِنِي لَسْتُمْ بِيَدٍ إِلَّا يَدًا لَيْسَتْ لَهَا عَضُدٌ" (65)

واستعمله أبو حيان في نقد بعض ما روي من القراءات، يقول: "وَفِي النُّسَخَةِ الَّتِي طَالَعْنَا مِنْ تَفْسِيرِ ابْنِ عَطِيَّةٍ مَا نَصَّه: وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ: (فَاسْمَعُونَ) بَفَتْحِ النُّونِ. قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: هَذَا خَطَأٌ لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ أَمْرٌ، فَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ، وَإِمَّا كَسْرُهَا عَلَى جِهَةِ الْبِنَاءِ. انْتَهَى، يَعْنِي يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ وَالنُّونَ لِلْوِقَايَةِ. وَقَوْلُهُ: وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ وَهْمٌ فَاحِشٌ، وَلَا يَكُونُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، إِلَّا مِنْ

النَّاسِخِ بِلِ الْقُرَّاءِ مُجْمِعُونَ فِيمَا أَعْلَمَ عَلَى كَسْرِ النُّونِ، سَبَعْتُهُمْ وَشَوَّادُهُمْ" (66). وقد تكرر هذا الحكم عنده في مواضع أخرى (67).

تكرر هذا الحكم عند الألويسي في مواضع أخرى تتصل بالاستعمالات اللغوية وتوجيهها من العلماء (68)، واستعمل تعبير (توهم فاحش) للتعبير عن ردّ ما ذهب إليه العلماء من تفسير هذه الاستعمالات وتوجيهها (69)، كما أنّ هذا الحكم تكرر عند ناظر الجيش في مواضع متفرقة في تعقب توجيهات العلماء للاستعمالات اللغوية (70).

إنّ حكم الوهم الفاحش من خلال الأمثلة التي رصدتها الدراسة يتعلّق بالأحكام النحويّة التي تبنى على استعمالات قد تكون من الضرورة الشعرية، وقد يكون هناك توجيهات لاستعمالات من بعض العلماء، ولكن هذه التوجيهات تُنقض بالقياس أو الاستعمال أو بهما معاً، أيّ أنّه ردّ لتوجيهات نحويّة غير صحيحة من وجهة نظر بعض العلماء، وكان الحكم يصدر عليها مقترناً بالتعليق والتبرير لبيان وجه الفساد في المحكوم عليه، فالوهم هنا وصف نوعي بحقّ الحكم النحويّ ومن أصدر الحكم، وتأتي مصاحبة الفاحش مع الوهم لبيان بُعد الرأي المحكوم عليه عن الصواب؛ إمّا لمخالفته القياس المطرد من القواعد، أو ابتعاده عن نظائره من المسموع من كلام العرب الذي يحتجّ به.

#### 4 - اللحن الفاحش

من معاني اللحن في العربيّة الخطأ في الإعراب، ومخالفة وجه الصواب أو القياس في الكلام، وثمة معانٍ أخرى له، ويرجع العلماء ظهور اللحن في تاريخ اللغة العربية إلى اختلاط العرب بالأعاجم، وقد أعدت في هذه الظاهرة دراسات قديمة وحديثة، مثل كتاب (ما تلحن فيه العامة) للكسائي، و(ما تلحن فيه العامة) لثعلب، و(إصلاح المنطق) لابن السكيت، و(ما تلحن فيه العامة) للمفضل بن سلّمة، و(لحن العوام) للزبيدي، و(درة الغواص في أوام الخواص) للحريري، ومن الدراسات الحديثة: (لحن العامة والتطور اللغوي) لرمضان عبدالنواب، و(لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة)، لعبد العزيز مطر، و(اللحن في اللغة العربية - أسبابه، آثاره ومصنّفاته)، لزرّق الراس عبدالقادر، وحاج هني محمد، و(قضية اللحن في اللغة العربية حتى نهاية القرن الرابع الهجري)،

رسالة ماجستير، لإشراقه نور الدين بجامعة الخرطوم، 1997م، وغيرها كثير من الدراسات. عبّر العلماء عن الخطأ والغلط باللحن أحياناً، وإذا كانت المخالفة جسيمة أوردوا الحكم عليها بمصاحبة لغوية تدلّ على البعد عن القياس والصواب، إنَّ اللحن لم يعد في استعمال اللغويين مجرد مخالفة للقياس، بل في مواطن كثيرة كان يُطلق حكماً تقويمياً على استعمال لغويّ، أو على توجيه نحويّ، وإذا كانت المخالفة جسيمة استعملوا معها ألفاظاً تقدح في الاستعمال، ومنها قولهم: لحن فاحش، وغلط شائن، وهذا الحكم ورد عند الخفاجي في شرح كتاب الحريري كما في قوله: "ويقولون: بعد اللتيا والتي، فيضمون اللام الثانية من اللتيا، وهو لحنٌ فاحش، وغلطٌ شائن، إذ الصواب فيها اللتيا بفتح اللام" (71). تكرر هذا الحكم في مواضع أخرى عند الحريري نفسه، نحو قوله: "ويَقُولُونَ فِي جمع بَيْضَاء، وسوداء، وخضراء: بيضاوات، وسوداوات، وخضراوات، وَهُوَ لحن فاحش، لِأَنَّ الْعَرَبَ لم تجمع فعلاء التِّي هِيَ مؤنث أفعل بالألف والتَّاء، بل جمعته على فعل، نَحْو. خضر، وسود، وصفر، وبيض" (72). ومثل ذلك قوله: "والعامّة يَقُولُونَ: امرأَة ميتاء، على وزن حَمْرَاء، وَهُوَ وهم فاحش" (73). ولعلّ هذه الأحكام على هذه الاستعمالات بالفحش لا يخلو من الغلو والتشدّد في القياس، لا سيما أنّ من العلماء من نصّ على هذا الجمع الذي نعته باللحن الفاحش نحو ما ذكره السيرافيّ في قوله: "وأما الممدود فإنّك تقلب الهمزة وأوَّافيه إذا كانت المدّة للتأنيث، كما قلبت في الثنية، فتقول في حمراء: حمراوات، وفي ورقاء: ورقاوات كما قالوا: خضراوات" (74). وما وصفه بالوهم الفاحش في (ميتاء) له نظائر في الاستعمالات اللغوية نصّ عليها العلماء، نحو: طريق ميتاء أي عامر (75).

كان اللحن الفاحش حكماً تقويمياً في الاستعمالات التي يصعب معها قبول التأويل للاستعمال المحكوم عليه، أو قل: إنّه حكم على خطأ لا وجه له من تعدّد الاحتمالات، فقد أطلقه ابن هشام على من يفتحون همزة (إِنَّ) إذا وقعت بعد حيثُ، في قوله: "وَقَدْ أُولعَ الْفُقَهَاءَ وَغَيْرَهُمْ بِفَتْحِ (إِنَّ) بَعْدَ حَيْثُ، وَهُوَ لحن فاحش، فَإِنَّهَا لَا تُصَافِ إِلَّا إِلَى الْجُمْلَةِ" (76). وهذا لا غرابة فيه لوجوب الكسر قياساً وسماعاً.

وجاء هذا الحكم بحقّ بعض القراءات التي لم يجزها بعض النحاة، نحو قول المبرّد: "أما قِرَاءَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ﴿هَتُوْلَاءَ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ (هود: 78) فَهُوَ لحن فاحش، وَإِنَّمَا

هِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ مَرْوَانَ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ عِلْمٌ بِالْعَرَبِيَّةِ<sup>(77)</sup>. ووجه اللحن فيها الفصل بين الحال وصاحبها بضمير الفصل. وقراءة الجمهور بالرفع في أَطْهَرُ، وقد رُوِيَتْ عن الحسن من أَطْهَرَ لَكُمْ، وعن عيسى بن عمر. وذكر سيبويه إن ابن مَرْوَانَ لَحَنَ فِي هَذِهِ فِي نَصْبِهَا، وليس يُجِيزُ أَحَدٌ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ وَأَصْحَابِهِمْ نَصَبَ أَطْهَرَ، ويجيزها غيرهم<sup>(78)</sup>. فاللحن الفحش حكم معياري نوعي لا يخلو من تجاهل وجه للقبول به برز عند علماء الآخرين، بمعنى أن الحكم بالرد هنا ليس له صفة قطعية مع توافر الاحتمالية.

إن ما ذُكِرَ سابقاً من هذا الحكم لعله امتداد هذا الحكم لموقف سيبويه ونحاة متقدمين من هذه القراءة، يقول أبو حيان: "وَقَرَأَ الْحَسَنُ، وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ، وَعَيْسَى بْنُ عَمَرَ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مَرْوَانَ السُّدِّيُّ (أَطْهَرَ) بِالنَّصْبِ. وَقَالَ سَيْبَوَيْهٌ: هُوَ لَحَنٌ. وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ: اِحْتَبَى فِيهِ ابْنُ مَرْوَانَ فِي لَحْنِهِ، يَعْنِي: تَرَبَّعَ. وَرُوِيَتْ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، وَخُرِجَتْ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ عَلَيَّ أَنْ نَصَبَ أَطْهَرَ عَلَيَّ الْحَالِ"<sup>(79)</sup>.

وجاء هذا الحكم في الغلط الذي يقع به أبناء اللغة في استعمال همزة القطع بدل همزة الوصل، فقد نصّ الزمخشري على أن إثبات شيء من هذه الهمزات في الدرج خروج عن كلام العرب، ولحن فاحش، فلا تقل: الاسم، والإنطلاق، والإقسام، والإستغفار، ومن إبنك، وعن إسمك<sup>(80)</sup>. ومقابل ذلك عدّ العلماء استعمال همزة الوصل بدلاً من همزة القطع، وقراءتها في القرآن من اللحن الفاحش<sup>(81)</sup>.

وبرز هذا الحكم في معاملة ما ينتهي بياء ونون معاملة جمع المذكر السالم نحو قولهم: شياطون، وبساتون، يقول السمين: "وقرأ الحسن والضحاك (الشَّيَاطِينُ) (البقرة: 102) إجراءً له مُجْرَى جَمْعِ السَّلَامَةِ، قالوا: وهو غَلَطٌ. وقال بعضهم: لَحْنٌ فَاحِشٌ"<sup>(82)</sup>. ولعلّ السمين يقصد بالغلط هنا القياس الخاطيء، وهو يفسر الاستعمال الوارد في القراءة، ولكن غيره من بعض العلماء حملها على اللحن الفاحش، وقيمة ما نقله السمين تكمن في التمييز بين حكم الغلط الذي قد يكون تفسيراً بقانون القياس الخاطيء، وحكم اللحن الفاحش، فاللحن الفاحش أعلى مرتبة في الرد من الغلط، وهنا تبرز قضية مراتب الأحكام التقويمية التي تستند إلى درجة بُعد المحكوم عليه من القياس، وعلى الرغم من عدّهم اللحن الفاحش أعلى من الغلط، غير أننا نجد عكس ذلك عند بعض العلماء، يقول

الهرري: قالوا: والصحيح: أن هذا لحنٌ فاحشٌ، وقال أبو البقاء: شبه فيه الياء قبل النون بياء جمع الصحيح، وهو قريبٌ من الغلط<sup>(83)</sup>.

لقد استعمل العلماء حكم اللحن الفاحش في ظواهر صوتية، منها إدخال الظاء على الضاد في الاستعمال، أي نطق الضاد ظاء، وهي ظاهرة صوتية للتطور فيها سبب، فقد ذكر الصفاقسي أن الخطأ يقع فيها من أوجه، منها إبدالها ظاءً مُشالة، وهذا هو الكثير الغالب، وأهل المغرب الأدنى كلهم عليه؛ لأنّهما تقاربا في المخرج، وتشاركا في جميع الصفات إلا الاستطالة؛ فلولا الاختلاف في المخرج، وفي هذه الصفة لكانا حرفاً واحداً، وهو لحن فاحش وخطأ ظاهر يغيّر اللفظ والمعنى<sup>(84)</sup>.

ومن الظواهر الصوتية التي عدّت من اللحن الفاحش في باب أداء القراءات القرآنية الإسراف في إمالة أهل العراق للألف التي تسبق بالكسرة كما في: كتاب وحساب، والمبالغة في إمالة هذا النحو من الأسماء حتى يجعلوا الألف ياء محضة، وهو من اللحن الفاحش؛ لأنّه خارج عن كلام العرب<sup>(85)</sup>. ومنها إبدال الخاء "غينا" إذا سكنت في نحو تخشى، ويفعله كثير من الناس، وهو لحن فاحش وخطأ ظاهر لا تحلّ القراءة به<sup>(86)</sup>.

ومنه إبدال الدال تاء يقول الصفاقسي: "الدال تخرج من المخرج الثامن من مخارج اللسان، وهو حرف مجهور شديد مقلقل مستقل منفتح مصمت مرقق متوسط، إلا أنّه إلى القوة أقرب. ويقع الخطأ فيها من أوجه منها إبدالها تاء في نحو مُزْدَجِر وتزْدَرِي؛ لأنّ أصلها في مثل هذا التاء، فربّما مال اللسان به إلى أصله، وبعض الجهلة يبدله تاء إذا شدّده نحو الدَيْنِ وادْكِرْ ومُدْكِرٍ، وهذا كله لحنٌ جلي لا تحلّ القراءة به"<sup>(87)</sup>.

والقول نفسه في إبدال التاء تاء، فالثاء تخرج من المخرج العاشر من اللسان وهو حرف مهموس رخو مستقل منفتح مصمّت ضعيف مرقق، ويقع الخطأ فيها من أوجه منها إبدالها تاء مثناة، وهو لحن فاحش لا تحلّ القراءة به<sup>(88)</sup>. ومنه عدم مراعاة ترقيق الباء في المواضع التي تقتضي الترقيق، فمن الأخطاء التي تقع في الباء في القراءات: "ويقع الخطأ فيها من أوجه منها تفخيمها فلا بدّ من التحفظ منه، لا سيما إن جاورت حرف استعلاء أو راء نحو: بَطْلٌ، بَخْسٌ، وَبَعْتَةٌ، وَبَسْطَةٌ، وَقَبْضَةٌ، وَبَصَلْهَا، وَبَقْرَةٌ، وَبَرْقٌ، وَبَرًّا بَوَالِدِيهِ، وَأُخْرَى إن حال بينهما ألف نحو: بَاطِلٌ، وَبَاغٌ، وَالْأَسْبَاطُ، وَبَاقٍ، وَبَارَكْنَا، وَتَبَارَكٌ، وبعضهم يقع له

الخطأ في سائر حروف الكلمة فيفخم التاء، والياء، والألف، والكاف، وهو لحن فاحش، والمطلوب في الباء الترفيق" (89).

والقول نفسه في تفخيم الراء أو ترقيقها "فإن اجتمع في الكلمة راءان إحداهما مفخّمة والأخرى مرفّقة نحو: بِشَرَرٍ، وَالضَّرَرِ، وَسُرُرٍ، فيتأكد الاعتناء بتفخيم الأولى، وترقيق الثانية، إلا على طريق الأزرق من ترقيق الأولى من بشَرَرٍ، وكثير من الناس إما يرققهما معاً أو يفخهما معاً لكلّ القراء وهو لحن، ومنها حذفها في مثل: قَدِيرٌ، وَخَبِيرٌ، وَبَصِيرٌ عند الوقف عليها؛ لأنّها حرف مستعص على اللسان لانضغاطها في مخرجها، ولما فيها من الشدة والتكرير فيسهل على اللسان تركها، ويفعله كثير من الناس وهو لحن فاحش وخطأ ظاهر لتغيره اللفظ والمعنى" (90).

هذا الحكم يتردّد في الأداء القرآني من خلال القراءات والحكم على بعدها من الصحة؛ بسبب الحرص على القرآن وأداء القراءة صحيحة خالية من الأخطاء، ويبرز أيضاً حكماً على ما هو ظاهر المخالفة من الاستعمالات للقواعد والأقيسة المعتمدة والأصول النحويّة، فاللحن الفاحش معياره البعد والغلط والخطأ الذي لا سبيل إلى قبوله بوجه من أوجه العربيّة، أي أنه مقطوع برفضه في معايير الصواب والقبول.

إنّ الذي يبدو ممّا ذكرته من أمثلة سابقة أنّ اللحن الفاحش حكمٌ نوعيٌّ مُسلّط على استعمالات لا تخلو من المخالفة للقياس أو الاستعمال من وجهة نظر مصدري هذه الأحكام، فلم يظهر الحكم الفاحش بحقّ آراء النحاة وأحكامهم بل برز في حقّ استعمالات لغويّة مثّلت نمطاً يتضمّن مخالفة صريحة للقاعدة وللأستعمالات اللغوية التي يحتجّ بها، وإنّ كان لبعض العلماء وجهة نظر مغايرة فيها انطلاقاً من معاييرهم في توجيه هذه الاستعمالات.

## 5 - الفاحش مصاحبة لغويّة لمصطلحات متفرقة

استعمل مصطلح الفاحش مصاحباً لأحكام لغويّة قليلة الشّيع، منها قوله: تدليس فاحش، أو سهو فاحش، أو تخليط فاحش، أو تصحيف فاحش، وهذه المصطلحات تتسم بالنُدرة في الاستعمال كما ظهر لي في المصادر عدتّ إليها، فالتدليس مصطلح يشيع في

التفسير وعلم الحديث وفي الدراسات القرآنية، ووضعوا له مراتب وأنواعاً، والتدليس الفاحش برز في بعض المسائل اللغوية، ففي القراءات "أجاز ابن مجاهد وغيره أن يقول المقرئ: قرأت برواية فلان القرآن، من غير تأكيد، إذا كان قرأ بعض القرآن. وهو قول لا يعول عليه؛ لأنّه تدليس فاحش يلزم منه مفسد كثيرة" (91).

ومن الاستعمالات لمصطلح التخليط قول ابن جني: "والقول في (أخت وهنت) كالقول في (بنت) لا فصل بينهما، ومن ذهب إلى أنّ المحذوف من بنت ياء لانكسار الباء، وجب عليه أن يقول: إنّ المحذوف من (عِصَة) ياء، ولكان يجب أن تكون السين من سنّة مضمومة؛ لأنّه من الواو، وهذا تخليط فاحش، وقد حكي عن بعض متقدمي أهل العلم" (92).

ومن مواطن استعمال هذا المصطلح ما ذكره أبو حيان في التذييل والتكميل: "وأما قول المصنّف في الشرح: إن كان أفعل مضافاً إلى آخر كلامه، وتفسيره قوله: أو مضافاً إليه صالحاً لقيام التمييز مقامه، بقولك: زيد أشجع الناس رجلاً، فيقرهما على ما كان عليه من إبقاء المضاف إليه ونصب التمييز، أو يحذف الجمع، ويضيف إلى ما كان تمييزاً - فتخليط فاحش وسوء فهم؛ لأنك إذا قلت: زيد أشجع رجل، فليس رجل هنا في هذا التركيب هو الذي كان في: زيد أشجع الناس رجلاً" (93).

اقترن الفاحش بمصطلح التوهم عند الألويسي في قوله: "هذا ويوهم كلام بعضهم أنّه لو جعل الاستثناء من آل لوطٍ لزم أن تكون امرأته غير مهلكة أو غير مجرمة. وهو توهم فاحش؛ لأنّ الاستثناء من آل لوطٍ إن قلنا به بملاحظة الحكم عليهم بالإنجاء وعدم الإهلاك، أو بعدم الإجماع والصلاح فتكون المرأة محكوماً عليها بالإهلاك أو الإجماع" (94).

إنّ هذه الاستعمالات وغيرها لا تبتعد عن الأحكام التقويمية في التعبير عن خطأ جسيم، أو مخالفة لغوية، أو غلط في التوجيه والتأويل، وهي تحمل في طياتها دلالة على مرتبة من الرفض وعدم القبول للاستعمال أو للحكم النحوي الذي صدر بحقه عليه بهذا الحكم إن هذه الأحكام التي تعبّر عن مستوى من الردّ جاءت أكثر شيوعاً في ردود العلماء على آراء علماء آخرين، أي أنّها شاعت في باب الاعتراضات والمؤاخذات النحوية، وغالباً ما تقترن بتعليقات لغوية تفسّر وجه الردّ لمخالفة القياس والشائع ومخالفة استعمالات

العرب الفصيحة، أو أنّ الوجه المرفوض فيه نقض للمعنى المقصود، وكلّما كان الحكم التقويميّ مقترناً بمصاحبة لفظية من مصاحبات الرّدّ كان ذلك دليلاً على قطعّة الرفض، وعدم المقبوليّة للحكم المردود.

إنّ الجامع بين أكثر هذه الأحكام التي وصفت بالفاحش يتمثل في كونها صادرة بحث استعمال مخالفة للقياس مخالفة صريحة في الغالب، وإن كان لعلماء آخرين وجهة نظر خاصة في بعضها، أو أنّ الاستعمال المحكوم عليه فيه مخالفة للقياس والاستعمال معاً، أو أنّ فيها مخالفة للسمع الشائع، زيادة أنّ هذا الحكم في حقّ آراء النحاة وأحكامهم كان يحمل في طياته دلالة على بُعد التّوجيه التّحويّ عن الصواب، لا سيما أنّ هذه الأحكام كانت تقترن بالتعليل في مواطن كثيرة لتبرير فحشها.

## الخاتمة

خلص البحث إلى أنّ الفاحش وصف لحكم تقويميّ يشكّل مصاحبة لغويّة في الأحكام التقويميّة للمسائل اللغويّة، وبرز شائعاً في الدّرس اللغويّ بعد القرن الرابع الهجري، ويدلّ مفهوم هذا الوصف على مرتبة من الرفض القطعيّ، وعدم القبول للاستعمال أو التوجيه أو الرأي اللغويّ المحكوم عليه بالغلط أو الخطأ أو الوهم أو اللحن. غاب هذا الوصف عن الدراسات اللغويّة المعاصرة إلاّ شذرات بسيطة، ورصد البحث مظاهر تطوّر استعمال هذا المصطلح وشيوعه في التراث التّحويّ، وإبراز مظاهر التوسّع فيه مع تقدّم الدرس اللغويّ عبر العصور المختلفة.

استعمل العلماء تعبيرات للدلالة على الفاحش، نحو: أفحش، وأفحشوا، ويفحشون، والفُحش، وفُحش الحذف. وتنوّعت مظاهر هذا الوصف في الأصوات، وفي تشكيل بنية الكلمة، وفي التراكيب التّحويّة ودلالاتها.

بيّن البحث أنّ الغلط الفاحش أكثر شيوعاً في استعمالات العلماء، يليه الخطأ الفاحش، ثمّ اللحن الفاحش، ثمّ الوهم الفاحش، وتحمل هذه الاستعمالات المقترنة بمصاحبة الفاحش على مرتبة من مراتب أحكام الرّدّ التقويميّة، وتدلّ على بعد الاستعمال اللغويّ أو التوجيه للمسألة عن القياس، وعدم جوازه بوجه من أوجه العريبيّة، وهذا يحمل

في دلالاته حكماً قطعياً بالرفض، وقد أسهم فنّ الاعتراضات والمؤاخذات النحويّة في شيوع هذا الحكم.

الوصف بالفحش ليس له مرتبة في ذاته بل يستمدّ مستواه من الموصوف به، فالغلط الفاحش أو الخطأ الفاحش أو اللحن الفاحش أو الوهم الفاحش أحكام نوعيّة تفاوتت في تقدير العلماء واستعمالاتهم، ولكنّ استعمال مصاحبة الفاحش مع الحكم تحمل دلالة على قطعية الرفض للمحكوم عليه، وهذه المصاحبة قد يقوم مقامها تعبير آخر نحو قولهم: غلط فاضح، أو خطأ بعيد، أو لحن شنيع، وغير ذلك من المصاحبات الدالة على درجة أعلى من الرفض والردّ والقطع بفساد المحكوم عليه لمخالفته القياس أو الاستعمال أو الاثنين معاً.

إنّ توصية البحث الرئيسة تقوم على دعوة الباحثين إلى مزيد من دراسة الأحكام اللغويّة التقويمية واستخلاص مراتبها، والسعي إلى تحديد ضوابط هذه الأحكام ومعاييرها، وكشف أبعادها في الدرس اللغويّ، ودراسة المسائل الموصوفة بها، سواء الاستعمالات اللغويّة أم الأحكام اللغويّة التي تصدر عن العلماء وفق منهجية تحاول الإفادة من اتجاهات البحث اللسانيّ الحديث.

## الهوامش والمراجع

- (1) الرواشدة، علي يوسف: "دلالات مصطلح الفحش ومشتقاته في اللغة واستعمالها في القرآن الكريم"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، جامعة القدس المفتوحة: العدد 40، 2016، ص 255-290.
- (2) الزكي، أحمد عبدالرحمن ثابت: ظاهرة الغلط في الدرس النحويّ حتى القرن الرابع الهجري، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، 2013م، ص 14.
- (3) عبد الرحيم، محمد عمر: الأحكام النحوية عند شراح جمل عبد القاهر الجرجاني، مجلة كلية الآداب، جامعة بنها، مجلد 38، ع 1، 2014م، ص 634.
- (4) ابن فارس، أبو الحسين: معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 4، بيروت: دار الفكر، 1979، ص 478.
- (5) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، ج 6، ط 3، بيروت: دار صادر، 1993، ص 325.
- (6) الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، ج 1، ط 1، بيروت: مؤسسة الرسالة، ص 175.

- (7) العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله: الفروق اللغوية، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، ج1، ط1، القاهرة: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، ص 232.
- (8) الكيا الهراسي، عماد الدين علي بن محمد بن علي، أبو الحسن: أحكام القرآن، تحقيق: موسى محمد علي وعزة عبد عطية، ج3، ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1984، ص193.
- (9) العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: نور الدين عتر، ج1، ط2، دمشق: مطبعة الصباح، 2000، ص 136.
- (10) الفارسي، أبو علي: المسائل البصريات، تحقيق: محمد الشاطر، أحمد محمد أحمد، ج2، ط1، القاهرة: مطبعة المدني، 1985، ص 846.
- (11) سيويه، أبو بشر عمرو بن عثمان: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج2، ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1988، ص 227.
- (12) المسائل البصريات، ج2، ص 775.
- (13) المصاروة، جزاء محمد: "الاستعمال اللغويّ القبيح، دراسة في الاصطلاح والاستعمال عند سيويه"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الكويت: العدد25، 2015م، ص 114.
- (14) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف: التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل تحقيق: حسن هندراوي، ج5، ط1، دمشق: دار القلم، (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء دار كنوز إشبيلية، ص 115.
- (15) السيوطي، جلال الدين: الاقتراح في أصول النحو، ضبطه وعلّق عليه: عبد الحكيم عطية، ج5، ط2، دار البيروتي، 2006م، ص 30.
- (16) المصاروة "الاستعمال اللغويّ القبيح، دراسة في الاصطلاح والاستعمال عند سيويه"، ص 110 - 125.
- (17) الكتاب، ج1، ص262، ج3، ص 151. وياقوت، محمود سليمان: التراكيب غير الصحيحة نحوياً في الكتاب لسيويه، دراسة لغوية، ط2، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ص 21 - 22.
- (18) الكتاب، ج2، ص 227.
- (19) المرّد، أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظمة، ج1، ط1، بيروت: عالم الكتب، ص 33، ج2، ص 270، ج3، ص 131، ص 175، ج4، ص 105.
- (20) المرّد، أبو العباس محمد بن يزيد: الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج2، ط2، القاهرة: دار الفكر العربي، 1997م، ص 181.
- (21) المقتضب، ج4، ص 191.
- (22) الكتاب، ج2، ص 155.
- (23) ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري: الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ج2، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، ص 174.
- (24) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد: معاني القرآن، تحقيق: محمد علي الصابوني، ج1، ط1، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، 1989، ص 21، 213، 253، ج2، ص 48، ج5، ص 222.

- عمدة الكتاب، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، ط1، بيروت: دار ابن حزم، الجفان والجابي للطباعة والنشر، 2004 م، ح1، ص38، 336، 198.
- (25) الفارسي، أبو علي: المسائل الحليبات، تحقيق: حسن هندراوي، ط1، دمشق: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت: دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، 1987، ص59، 226.
- (26) السيرافي، أبو سعيد الحسن: شرح كتاب سيويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، ج5، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2008، ص463.
- (27) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ):  
- الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ج1، ط3، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986، ص283. ج3، ص342.
- المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ط1، دار إحياء التراث القديم، 1954م، ص59.  
- سر صناعة الإعراب، ج1، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1421هـ- 2000م. ص73.
- (28) سر صناعة الإعراب، ج1، ص98. المنصف، ص180.
- (29) الفارسي أبو علي: المسائل العسكرية في النحو العربي، تحقيق: علي جابر المنصوري، ط1، عمان: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، 2002 م، ص87.
- (30) الحريري، القاسم بن علي: درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: عرفات مطرجي، ط1، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية 1998هـ، ص16، 96، 146، 284.
- (30) الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود: المفصل في صناعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، ط1، بيروت: مكتبة الهلال، 1993، ص498.
- (32) أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي: البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، ج2، ط1، بيروت: دار الفكر، 1999، ص289، ج3، ص85، ج4، ص91، 129، ج6، ص360.
- (33) لسان العرب، ج1، ص66.
- (34) العسكري، أبو هلال: الفروق اللغوية، ط4، بيروت: دار الكتب العلمية، 2006، ص81.
- (35) الجرجاني، علي بن محمد: التعريفات، تحقيق: نصر الدين تونسي، ط1، القاهرة: شركة القدس للتجارة، 2007م، ص104.
- (36) التهانوي، محمد علي، كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق: أحمد حسن، ج2، ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، ص3.
- (37) الفقراء، سيف الدين طه: "من مظاهر الحم بالغلط عند المترد في كتابه (المقتضب)"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد: 2، مجلد2، 2015م، ص29.
- (38) الجواليقي، أبو منصور موهوب بن أحمد: التكملة والذيل على درة الغواص = التكملة فيما يلحن فيه العامة (مطبوع ضمن "درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها)، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي وعلي قرني، ط1، بيروت: دار الجليل، 1996، ص882.

- (39) الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن: تقويم اللسان، تحقيق: عبد العزيز مطر، ط2، القاهرة: دار المعارف، 2006 م، ص 169.
- (40) ابن هشام، أبو محمد، جمال الدين عبد الله بن يوسف: شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط11، القاهرة، 2016، ص 50.
- (41) الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري: معاني القرآن وإعراجه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ج1، ط1، بيروت: عالم الكتب، 1988، ص 398.
- (42) تفسير البحر المحيط، ج3، ص85، ج8، ص143، الدر المصون في علوم، ج5، ص578، اللباب في علوم الكتاب، ج9، ص471.
- (43) البيت لامرئ القيس، انظر: ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري (ت275هـ)، دراسة وتحقيق: أنور أبو سويلم ومحمد علي الشوابكة، ط1، الإمارات العربية المتحدة: مركز زايد للتراث والتاريخ، 2000، ص 388.
- (44) الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، ج8، بيروت: دار ومكتبة الهلال، ص 280.
- (45) العين، ج3، ص170، ج8، ص277، 296.
- (46) الفقراء، سيف الدين: أحكام التقويم اللغويّ المردودة عند الخليل (الخطأ والغلط نموذجاً)، بحث منشور ضمن كتاب في أروقة العربيّة، إربد: عالم الكتب الحديث، 2016م، ص 340 - 359.
- (47) سيبويه، الكتاب، ج1، ص430، ج3، ص462، ج4، ص160، 356.
- (48) "من مظاهر الحكم بالغلط عند المبرد في كتابه (المقتضب)"، ص 27 - 45.
- (49) ظاهرة الغلط في الدرس النحويّ حتى القرن الرابع الهجري، ص 53 - 66.
- (50) ابن القطّاع، أبو القاسم علي بن جعفر الصقلي: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تحقيق ودراسة: أحمد محمد عبد الدايم، القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 1999، ص 163.
- (51) الكتاب، ج4، ص 197.
- (52) المقتضب، ج1، ص 270.
- (53) المقتضب، ج4، ص 192.
- (54) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر: المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، ج1، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998، ص 176.
- (55) الكتاب، ج4، ص 197.
- (56) شرح كتاب سيبويه، ص 68.
- (57) الدماميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى ج2، ط1، 1983، ص 272.
- (58) الجنى الدّاني في حروف المعاني، ص 281.

- (59) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج4، ص 1901.
- (60) ارتشاف الضرب، ج3، ص 1201.
- (61) التذليل والتكميل، ج11، ص 104.
- (62) التذليل والتكميل، ج4، ص 161، ج1، ص 89.
- (63) التذليل والتكميل، ج9، ص 270.
- (64) أبو حيان، البحر المحيط، ج4، ص 91.
- (65) أبو حيان، التذليل والتكميل، ج4، ص 261، والشاهد لطرفة ابن العبد، انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص 74.
- (66) البحر المحيط، ج9، ص 57.
- (67) البحر المحيط، ج6، ص 190، ج8، ص 143.
- (68) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج10، ص 193.
- (69) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج7، ص 308.
- (70) ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد: شرح التسهيل المسمى "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد"، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، ج1، ط1، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ص 191.
- (71) شرح درة الغواص في أوهام الخواص، ص 77.
- (72) درة الغواص في أوهام الخواص، ص 146.
- (73) درة الغواص في أوهام الخواص، ص 284.
- (74) درة الغواص في أوهام الخواص، ص 284.
- (75) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ص 279.
- (76) ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر، ط1، دمشق: الشركة المتحدة للتوزيع، ص 266.
- (77) المقتضب، ج4، ص 105.
- (78) معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص 67 - 68.
- (79) البحر المحيط، ج6، ص 187.
- (80) ابن يعيش، يعيش بن علي موفق الدين: شرح المفصل للزمخشري، قدم له: إميل بديع يعقوب، ط1، ج5، بيروت: دار الكتب العلمية، 2001، ص 309.
- (81) الصفاقسي، علي بن محمد بن سالم: غيث النفع في القراءات السبع، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2004 م، ص 453.
- (82) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج2، ص 28.
- (83) الهجري، محمد الأمين بن عبد الله: تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، إشراف ومراجعة: هاشم محمد علي بن حسين مهدي، ج2، ط1، بيروت: دار طوق النجاة، 2001، ص 138.
- (84) الصفاقسي، أبو الحسن علي بن محمد: تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم

- لكتاب الله المبين، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، تونس: مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، ص 84.
- (85) ابن الحُبَّاز، أحمد بن الحسين: توجيه اللمع، دراسة وتحقيق: فايز زكي محمد دياب، ط2، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 2007، ص 601.
- (86) تنبيه الغافلين، ص 57.
- (87) تنبيه الغافلين، ص 57.
- (88) تنبيه الغافلين، ص 53.
- (89) تنبيه الغافلين، ص 50.
- (90) تنبيه الغافلين، ص 61.
- (91) التَّوَيُّرِيُّ، محمد بن محمد بن محمد، أبو القاسم: شرح طيبة النشر في القراءات العشر، تقديم وتحقيق: مجدي محمد سرور، وسعد باسلوم، ج1، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2003، ص 63.
- (92) المنصف، ص 95.
- (93) التذليل والتكميل، ج9، ص 228.
- (94) روح المعاني، ج7، ص 308.

## المراجعة بالحروف اللاتينية

### References in Roman Script

- (1) Abū Ḥayyān, Muḥammad ḥbin Yūsuf al-Andalusī (1998), Irtiṣāf Alqarab min Isān al'arab, investigation, explanation and study: Rajab 'uthmān Muḥammad, Revision of Ramaḍān al-Tawwāb, 1<sup>st</sup> ed., Al-ḥōnjī Library, Cairo.
- (2) Abū Ḥayyān, Muḥammad ḥbin Yūsuf al-Andalusī (2000), Al-Baḥīr Al-Muḥīṭ fī Altafsīr, edited by: Ṣīdqī Muḥammad Jamīl, 1<sup>st</sup> ed., Dār Al-Fikr, Beirut.
- (3) Abū Ḥayyān, Muḥammad ḥbin Yūsuf Al-Andalusī (1998): alṭayīl w alṭakmīl fī šarah kitāb alṭshīl, Edited by: Ḥasan Hindawī, 1<sup>st</sup> ed., Dār Al-Qalam - Damascus (from 1-5), and the rest of the parts: Dār the Treasures of Seville.
- (4) Al-'ukbarī, Abū al-Baqā ḥbdullāh bin al-ḥusaīn (1999), muškīl alī'rāb alfāz alḥadīṭ alnabawī, verified and produced his ḥadīṭ and commented on it: Abd al-Ḥamīd Hindawī, 1<sup>st</sup> ed., Al-Muḥṭār Foundation for Publishing and Distribution, Cairo.
- (5) Al'alūsī, Ṣihāb aldīn (1994), Ruḥ alm'ānī fī tafsīr alqurān al'azīm walsabī' almaṭānī. Edited by: 'alī 'abid albārī ḥṭiyā, 1<sup>st</sup> ed., Dār alṭutub aleilmīatu, bayrut.
- (6) Al-Anbārī Abū Bakīr (1981), Almuḍakkār walmuannaṭ, edited by: Muḥammad 'abid al-ḥāliq 'uḍaymah, revised by: Ramaḍān ḥbid al-Tawwāb, Ministry of Endowments, the Supreme Council for Islamic Affairs, the Heritage Revival Committee, Cairo.
- (7) Al-'skarī, Abū Hilāl Al-ḥasan Bin 'abdullāh (1998), alfuruq alḡawyyatu, Edited by: Muḥammad Ibrahīm Salīm, 1<sup>st</sup> ed., Dār al'īm and Culture for Publishing and Distribution, Cairo.
- (8) Al-A'aynī, Badīr al-Dīn Maḥmūd bin Aḥmad (2010), almaqaṣīd alniḥwīyatu fī Šariḥ Šawāhid Šurūḥ al'alfīat, Edited by: Muḥammad Basīl 'iyūn Al-Sūd, 1<sup>st</sup> ed., Dār Al-Kotob Al-'Imīyat, Beirut.

- (9) Al-Baṭṭayūsī, ʿabdullāh bin Al-Sayyid (2007), Rasayil fi allUḡati, read, verified and commented on by: Walid Muḥammad Al-Saraqbi, 1<sup>st</sup> ed, King Faiṣal Center for Research and Islamic Studies, Riyadh.
- (10) Al-Damāmīnī, Muḥammad Badr al-Dīn (1983), Taʿlīq Alfarayid ʿala Tashīl Alfawāʿid, edited by: Muḥammad bin ʿbdul Raḥman bin Muḥammad Al-Mufdi, 1<sup>st</sup> ed.,
- (11) Al-Farāhīdī, Al-ḥalīl Bin Aḥmad (1984), Muʿjam Al-ʿayn, edited by: Mahdī Al-Maḥzūmī and Ibrahīm Al-Samirrāʿy, 1<sup>st</sup> ed., Dār Al-Hijrah, Irān.
- (12) Al-Fārisī Abū, ʿali (1987), almasāil Al-ḥalabiyāt, edited by Ḥassan Hindāwi, Dār Al-Qalam for Printing, Publishing and Distribution, Damascus, 1<sup>st</sup> ed., Dār Al-Manara for Printing, Publishing and Distribution, Beirut.
- (13) Al-Fārisī, Abū ʿali (2002), almasayil alʿaskariyāh fi alnnḥw alʿrabī, edited by: ʿali Jaber Al-Mansouri, The International Scientific House for Publishing and Distribution and the House of Culture for Publishing and Distribution, Amman.
- (14) Al-Farsi, Abū ʿali (1985), almasāil albiṣriyāh, edited by: Muḥammad Al-Shaṭīr, Aḥmad Muḥammad Aḥmad, 1<sup>st</sup> ed., Al-Madani Press, Cairo.
- (15) Alfugara, Saif Al-Dain Ṭahā (2015), From Examples of Error Accusation by Al Mubarid in his Book "Al Mugtathib, University of Sharjah Journal of Humanities and Social Sciences, Vol. (12), P (2), M., pp. 29-50.
- (16) Alfugara, Saif Al-Dain Ṭahā (2016), The provisions of the linguistic evaluation rejected by Hebron (error as a model), a research published in a book in the corridors of Arabic, 1<sup>st</sup> ed., the world of the modern Arabic book, Irbid.
- (17) Al-Ḥarīrī, Al-Qassem Bin ʿalī (1998), Durat alḡwās fī ʿawḥām alḥawās, Edited by: Arafat Mutraji, 1<sup>st</sup> ed., The Cultural Books Foundation - Beirut.
- (18) Al-Jurjānī, ʿalī bin Muḥammad (2007), Altaʿrīfāt, edited by: Nasr al-Din Tounsi, 1<sup>st</sup> ed., Al-Quds Trading Company, Cairo.
- (19) Al-Jāwalīqī, Abū Mansūr (1996), Altakmilatu Walḡayl ʿala Durat alḡawās, Edited by: ʿabdul Hafīz Farḡalī, ʿalī Qarnī, 1<sup>st</sup> ed., Dār Al-Jīl, Beirut.
- (20) Al-Kafawī, Ayūb ʿbin Musā (1998), Al-kulliyāt Dictionary of Terms and Linguistic Differences, Edited by: ʿadnān Dār wīš, Muḥammad Al-Masry, 2<sup>nd</sup> ed., The Resala Foundation - Beirut.
- (21) Al-ḥafājī, Aḥmad Bin Muḥammad (1996), šariḥ durat alḡwās fī awḥām alḥwā, edited by abdul Hafīz Farḡalī, 1<sup>st</sup> ed., Dār Al-Jīl, Beirut.
- (22) Al-Masārweh, jazāʿ (2015), alistiʿmāl alluḡawī alqabīḥ, A Study of Terminology and Usage in Sibawayh, Journal of Human Sciences, Kuwait, P (25), pp. 110-127.
- (23) Al-Mūrādī, Abū Muḥammad Badir al-Dīn Ḥasan (1992), Aljana Aldānī fī Ḥurūf al-Maʿanī, Edited by: Faḥr al-Dīn Qabāwah, Muḥammad Nadīm Faḍīl, 1<sup>st</sup> ed., Dār al-Kutub al-, ilmiyyati, Beirut.
- (24) Al-Mubarrid, Muḥammad Bin Yazīd (1997), Al-Kamil fī alluḡat walʿadab, edited by: Muḥammad Abū Al-Faḍīl Ibrahīm, 3<sup>rd</sup> ed., Dār Al-Fikir Al-ʿarabī, Cairo.
- (25) Al-Mubarrid, Muḥammad Bin Yazīd, Almuḡtaḍab, edited by Muḥammad ʿʿʿabid al-ḥāliq ʿuzaymah, The World of Books, Beirut.
- (26) Al-Naḥḥās, Abū Jaʿafar Aḥmad Ibin Muḥammad (2004), ʿumdatu alktāb, edited by: Bassām. abdel-Waḥḥāb Al-Jabi, 1<sup>st</sup> ed., Dār ʿbin Hazm, Al-Jaffan and Al-Jabī for printing and publishing.

- (27) Al-Naḥḥās, Abū Ja'afar Aḥmad Ibin Muḥammad (1988), mā'ānī alqurān, Edited by: Muḥammad, 'alī Al-ṣabūnī, 1<sup>st</sup> ed., Umm Al-Qura University, Makkah.
- (28) Al-Qurṭubī, Abū 'bdullāh Muḥammad (1964), Al-Jāmi' li Aḥkām Al-Qur'ān, edited by: Aḥmad Al-Bardounī and Ibrāhīm Atfyaš, 2<sup>nd</sup> ed., Dār Al-Kutub Al-Masryah, Cairo.
- (29) Al-Rawāšdih, 'alī Yusef (2016), The connotations of the term obscenity and its derivatives in the language and its uses in the Holy Qurān, Journal of Al-Quds Open University for Human and Social Research, Al-Quds Open University, p. (40), pp. 255-290.
- (30) Al riyāmī, maḥmūd. almuṣṭalaḥāt altaqyimiati fi naẓariyati alnaḥwiyat, dar, kunūz alma'rifa, 'ammān, 2019.
- (31) Al-Saḥāwī, Abū Al-Ḥassan, Alam alddīn (1995), sifir alsaeadati wasafir al'iifadati, Edited by: Muḥammad Al-Dālī, Presented by: Shāker Al-Fāhām, 2<sup>nd</sup> ed., Dār ṣāder, Beirut.
- (32) Al-Samīn Al-Ḥalabī, Abū Al-'abbās Aḥmad (2008), Al-Durr Al-Maṣūn fī Al-Kitāb Al-Maknūn, edited by: Dr. Aḥmad Muḥammad Al-ḥarrāṭ, Dār Al-Qalam, Damascus.
- (33) Al-Sfaqīsī, Abū Al-Ḥassan 'alī, tanbīh alḡafīlīn wāršād aljahīlīn, edited by: Muḥammad Al-šāḡlī, 'abdu Karīm Bin 'abdullāh Institutions, Tunisia.
- (34) Al-Sirāfī, Abū Sa'īd (2008), šariḥ kitāb sibuyh, Edited by: Aḥmad Ḥassān Mahdalī, 'alī Sayyid, 1<sup>st</sup> ed., Dār Al-Kutub Al-'ilmiyyah, Beirut.
- (35) Al-Siyūṭī, Jalāl Al-Dīn (1998), Al-Muzhir in fī 'ulūm alluḡat, Edited by: Fuād 'alī Mansūr, First Edition, Dār Al-Kutub Al-'ilmiyyah, Beirut.
- (36) Al-Tahanawī, Muḥammad Ali (1996), kašāf šistilahāt alfunūn, edited by: Aḥmad ḥassān, 2<sup>nd</sup> ed., Dār Al-Kutub Al-'aliyyah, Beirut.
- (37) Al-Zajjāj, 'abū Iṣḥāq Ibrāhīm 'bin Al-Sirrī (1988), ma'ānī alqurān wa'rābih, edited by: 'abid al-Jalīl Abdū Šalabī, 1<sup>st</sup> ed., The World of Books, Beirut.
- (38) Al-Zakī, Aḥmad 'abdel-Raḥmān ṭābit (2013), The phenomenon of error in the grammatical lesson until the fourth century AH, Master Thesis, Mu'ta University, supervised by: Saif al-Dain Alfugara.
- (39) Al-Zamaḥṣarī, Abū al-Qasim Jarallāh Maḥmūd (1993), almufassal fī ṣan, at al'irāb, edited by: 'alī Abū Muḥem, 1<sup>st</sup> ed., Al-Hilāl Library, Beirut.
- (40) 'mrii alqays, (2000), Diwan 'mrii alqays w amulaḥqātuh, explained 'bin sa'īd alsukarī (t275h), edited by: 'Anwar 'Abū swīlim, Muḥammad alšwābkah, 1<sup>st</sup> ed., Zayed Center for Heritage and History, United Arab Emirates.
- (41) 'bin 'ādel, Abū Ḥafiš Serāj Al-Dīn 'umar (1998), Allubāb fī 'ulūm alkitāb, edited by: 'Adil Aḥmad and 'alī Muḥammad, 1<sup>st</sup> ed., Dār Al-Kutub Al-'ilmiyyah, Beirut.
- (42) 'bin al-Jazrī, Muḥammad bin Muḥammad (2000), shariḥ ṭayibat alnašir fī alqara'ati, Controlled and commented on by Sheikh Anas Mahra, 2<sup>nd</sup> ed., Dār Al-Kutub Al-'ilmiyyah, Beirut.
- (43) 'bin Al-Khabbaz, Aḥmad 'bin Al-ḥussein (2007), Tawjeeh Al-LLuma', study and investigation: Fayez Zaki Muhammad Diab, 2<sup>nd</sup> ed., Dār Al-Salam for Printing and Publishing, Cairo.
- (44) 'bin Al-qaṭṭā', Abū Al-Qasim 'alī Bin Ja'far (1999), Abniyat 'al'smā', wal'af'āl w almaṣādir, edited by: Aḥmad Muḥammad 'abdel Dāyim, National Library and Archives, Cairo.
- (45) 'bin Al-Sarrāj, Abū Bakr Muḥammad, al'uṣūl fī alnaḥw, Edited by 'abid Al-Ḥusayn Al-Fattlī, 1<sup>st</sup> ed., Al-Risalah Foundation, Beirut.

- (46) `bin Fāris, Abū Al-Ḥusayn Aḥmad (1979), muʿjam maqayīs allġat, edited by: `abid al-Salām Muḥammad Harūn, Dār al-Fikr, Beirut.
- (47) `bin Ḥajar, Abū al-Faḍil Aḥmad al-`asqalānī (2000), Nuzhat alnuẓār fī tawḍīḥ nuḥbat alfikr fī mustalah `hil alnaṭār, edited by: Nūr al-Din `aḍār, 2<sup>nd</sup> ed., Al-Sabaḥ Press, Damascus.
- (48) `bin Hišām, Jamāl al-Dīn `abdullāh bin Yūsuf (1985) Muġnī al-Labīb fī kutub Al-`arīb, Edited by Māzen Al-Mubārak, Muḥammad `alī Ḥamdallāh, 6<sup>th</sup> ed., Dār Al-Fikr, Damascus.
- (49) `bin Hišām, Jamāl al-Dīn `abdullāh bin Yūsuf, šariḥ šuḍūr Alqāhab fī Ma`rifat kalām Al`arab, Edited by: `abdu-ġanī Al-Diqir, United Distribution Company, Damascus.
- (50) `bin Jinnī, Abū ALfatih `uṭmān (1954), Almunaṣif, 1<sup>st</sup> ed., House of Revival of the Old Heritage, Cairo.
- (51) `bin Jinnī, Abū ALfatih `uṭmān (1986), Alḥaṣā`iṣ, Edited by Muḥammad `alī Al-Najjār, 3<sup>rd</sup> ed., Egyptian General Book Organization, Cairo.
- (52) `bin Jinnī, Abū ALfatih `uṭmān (2000), sr ṣina`at `ilī`rāb, 1<sup>st</sup> ed., Dār Al-Kotob Al-Ilmiyya, Beirut.
- (53) `bin Manẓūr, Jamāl al-Dīn Muḥammad `bin Mukram (1993), Lisān al-, arab, 3<sup>rd</sup> ed., Dār Sader, Beirut.
- (54) `bin Wallād, Abū al-`bbās Aḥmad bin Muḥammad (1996), Al`intiṣār Isībawyh `ala Almubrrid, Study and Investigation by: Zuhyr `abdu Muḥsin Sultan, 1<sup>st</sup> ed., Foundation for the Message, Beirut.
- (55) `bin Ya`īs, Ya`īs Bin `alī (2001), šariḥ Almufaṣṣal, presented to him by: `imīle Badi` Ya`qūb, 1<sup>st</sup> ed., Dār Al-Kutub Al-`ilmiyyat, Beirut.
- (56) Sībawyh, Abū Bišlr `Amru (1988), alkitāb, edited by `abid al-Salām Harūn, 3<sup>rd</sup> ed., Al-Khanji Library, Cairo.
- (57) Šfaqṣī, Abū al-Ḥasan `alī (2004), ġayit al-Nafi` fī alqirāāt alsabi`, edited by: Aḥmad Maḥmūd, 1<sup>st</sup> ed., Dār al-Kutub al-`ilmiyyah, Beirut.
- (58) `abid Rahim, Muḥammad `umar: Grammatical Rulings of Jumal Commentator “`abid Qāhir Al-Jurjānī, Journal of the Faculty of Arts, Benha University, Volume 38, Number 1, 2014.

مجلة فصلية أكاديمية

محكمة تعنى بنشر البحوث

والدراسات القانونية والشرعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

# مجلة الحقوق



رئيس التحرير

الدكتور / فهد علي الزميع



## الاشتراكات

في الكويت	في الدول العربية	في الدول الأجنبية	
٣ دنانير	٤ دنانير	١٥ دولاراً	الأفراد
١٥ ديناراً	١٥ ديناراً	٦٠ دولاراً	المؤسسات

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:

مجلة الحقوق - جامعة الكويت ص.ب: ٦٤٩٨٥ الشويخ - ب 70460 الكويت

تلفون: ٢٤٨٣٥٧٨٩ - ٢٤٨٤٧٨١٤ فاكس: ٢٤٨٣١١٤٣

E.mail: [jol@ku.edu.kw](mailto:jol@ku.edu.kw)عنوان المجلة في شبكة الإنترنت <http://apc.ku.edu.kw/jol>

ISSN 1029 - 6069